

كلمة دولة فلسطين\_ المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية  
البند السابع: تنفيذ الأنشطة المعيارية والتنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

السيد الرئيس،  
السيدة المديرية التنفيذية،  
أصحاب السعادة،

اضم صوتي الى الكلمة الافتتاحية بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، وكذلك الكلمة الافتتاحية بالنيابة عن مجموعة الدول العربية.

في البداية، يتقدم وفد بلادي بالشكر من أمانة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على جهودها في التحضير لهذا المجلس التنفيذي، وللمديرة التنفيذية، السيدة أنا كلاوديا روزباش، على دورها الفعال في تعزيز عمل البرنامج خلال هذه الفترة الحرجة.

السيد الرئيس

يأخذ وفد بلادي علماً بتقرير المديرية التنفيذية حول "حالة تطور جهود إعادة إعمار المستوطنات البشرية في قطاع غزة"، ونؤكد على ضرورة تقديم تقرير شاملٍ ومحدثٍ وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي رقم 5/2023 في جلسته الثالثة للعام 2023 والقرار رقم 2/2024 في جلسته الأولى للعام 2024، مع الأخذ بعين الاعتبار المعوقات والتحديات التي تحيط بعملية اعداد التقرير الشامل في ظل الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة، ومماثلة السلطات الإسرائيلية في منح تأشيرة الدخول اللازمة لبعثة البرنامج الى الأرض الفلسطينية المحتلة.

السيد الرئيس،

نجتمع اليوم بعد مرور أكثر من عام على الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والتي باتت جلياً بما لا يدع مجالاً للشك أن هدفها يتجاوز الأهداف العسكرية، وإنما هي حربٌ شاملة تستهدف البنية التحتية والمدنية الحضرية والإنسان الفلسطيني على نطاق واسع، وبشكل ممنهج ودون تمييز، مخالفة كل القوانين والمواثيق والأعراف الدولية. ولم يقتصر هذا العدوان على قطاع غزة، بل شمل كافة المدن الفلسطينية في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، مما أثر بشكل كبير على الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، وتسببت في تدهور الوضع الحضري والإنساني والاجتماعي والاقتصادي.

السيد الرئيس،

لقد امعنت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في عرقلة الجهود الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني وإعادة الإعمار، مستهدفة مؤسسات الأمم المتحدة وعلى رأسها حظر عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تعد حجر الأساس في توفير الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، وهي جزء لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة وشريك أساسي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ناهيك عن الدعوات الإسرائيلية لفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية والتغيرات التي يجريها جيش الاحتلال للواقع الحضري في قطاع غزة، عبر بناءه لطرق جديدة تفصل شمال قطاع غزة عن جنوبه وإقامة مناطق عازلة داخل القطاع وعلى طول حدود القطاع بعمق كيلو متر، في خرق مستمرٍ

للقانون الدولي ومقررات الأمم المتحدة ومجلس الامن ذات الصلة، وفي تحد واضح للدعوات المتكررة من كافة الدول بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يعتبر ضم أو مصادرة لأي اراضي، أو استهداف المدنيين أو تعريضهم للخطر او حرمانهم من حقوقهم المنصوص عليها في القانون الدولي او القانون الدولي الإنساني.

**السيد الرئيس،**

إن مستوى الدمار المذكور في تقرير المديرية التنفيذية الناجم عن الحرب الإسرائيلية المستمرة، يعكس بشكل غير مسبوق صورة عن مئات الآلاف من العائلات التي فقدت بيوتها، ومدارسها وأماكن عملها، فكل بيت مدمر هو عائلة بأكملها باتت بلا مأوى، وكل متجر مدمر هو عائلة فقدت مصدر رزقها، وكل مدرسة مغلقة هي مستقبل طفل محروم من حقه الأساسي في التعليم، ناهيك عن ان هذه الأنقاض ليست مجرد بقايا مبان، بل هي سموم تتسرب الى الهواء والماء، وتشكل تهديداً مباشراً على الصحة العامة، وخاصة في ظل البنية التحتية الصحية المدمرة ونقص الموارد الطبية.

كما إن النزوح الذي طال 90% من سكان غزة كما ورد في تقرير المديرية التنفيذية يشير إلى معاناة إنسانية هائلة، مما يعني أن المجتمع بأكمله بات في حالة تهجير داخلي، يعيش في مخيمات إيواء مؤقتة أو أماكن غير صالحة للسكن، الأمر الذي يعزز من حالة الفقر ويقوض استقرار المجتمع بأكمله. في هذا السياق، فإننا:

- نثمن التعاون بين برنامج الموئل وبرنامج البيئة لإدارة الأنقاض، وندعو إلى تسريع تنفيذ الإطار الخاص بذلك.

- كما نؤكد على ضرورة التركيز على المأوى الإنساني العاجل، وتبني أساليب مبتكرة لجمع البيانات، مثل الصور الفضائية، لتوجيه الحلول السكنية طويلة الأجل.

- وندعو لتعزيز التنسيق بين المنظمات الدولية والحكومة الفلسطينية، وتسريع تعبئة الموارد لدعم الإيواء الطارئ والتخطيط للتعافي، مع ضرورة إنشاء آلية متينة لضمان الشفافية والكفاءة في استخدام الموارد.

وعلى ضوء ما سبق، فإننا نحث جميع الشركاء على اتخاذ تدابير فورية لتكثيف الدعم الإنساني، ودعم استعادة الخدمات الحيوية مثل الكهرباء والصرف الصحي، كما ونشكر الدول والمنظمات التي قدمت المساعدات، ونتطلع الى استمرار هذا الدعم لتخفيف آثار العدوان، وتمكين شعبنا من التعافي والتنمية.

ختاماً، نحث على ضرورة مضاعفة الجهود السياسية الدولية لتمكين شعبنا من ممارسة حقوقه المشروعة وفقاً للقانون الدولي والقرارات الاممية ذات الصلة والتوصل دون تلوؤ إلى حل شامل ودائم للصراع.

**شكرا السيد الرئيس،**